السلطة الرابعة تطرق... ولكن من يسمع

عصام حازم

تعد الصحافة السلطة الرابعة في الدول ذات النهج الديمقراطي، لما لها من تأثير فاعل على صناعة القرارات السياسية والاقتصادية وتحريك الرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني والكشف عن مواطن الضعف والخلل والفساد والسلبيات الأخرى غير المشروعة التي تمارس على مختلف الأصعدة الرسمية والسياسية

وللصحافة الحرة وسائلها الخاصة من مجسات وقنوات إتصال مخفية ومرئية ولها علاقات وصلات مع صغار وكبار من رجالات الدولة والمجتمع وتمتلك الصحف الكبرى عناصر من العملاء والوكلاء والأدلاء يتعاونون معها طوعاً ويرفدوها بالمعلومات المهمة وتلك التي هي محدودة التداول لقاء مكافأت مادية وما يهم الصحافة الحرة اليوم هو البحث عن الظواهر السلبية وتشخيصها ومراقبة السلوك الخاطئ لبعض الساسة والشخصيات المتنفذة في الدولة وتوفير الأدلة الدامغة لإدانتهم وانزال القصاص بهم أمام المحاكم، والشواهد كثيرة على الصعيد العالمي وفي كل الأزمان، فبفضل السلطة الرابعة أصدر القضاء المستقل في الدول الديمقراطية أحكامه العادلة بإقالة رؤساء وزراء ووزراء عن مناصبهم وبعضهم أودع في السجن بعد أن ثبت تورطهم في عقد صفقات مشبوهة محرمة لخدمة مصالحهم الشخصية،واستغلالهم لمناصبهم العليا لتحقيق مآربهم

وبهذا تكون السلطة الرابعة قد مدّت يد العون إلى القضاء لتحقيق العدالة والنيل من العابثين والسارقين لأموال الدولة والشعب، ويتبادر إلى ذهن المواطن العراقي، لم لا تكون صحافتنا ووسائل إعلامنا هي الأخرى بمثابة السلطة الرابعة في العراق، طالما إن كل القوى السياسية قد أكدّت وأعلنت مراراً وتكراراً إنها لن تتخلى عن النهج الديمقراطي واقامة عراق ديمقراطي حر مستقل ينعم قضاؤه بالنزاهة والاستقلالية وجميع أبنائه متساوون أمام العدالة نعم لم لا تكون هناك سلطة رابعة بعد أن انتخب الشعب العراقي نوابه إلى الجمعية الوطنية ومنحهم ثقته الكاملة لقيادة العراق نحو الطريق السليم سيمّا وان احدى واجبات الجمعية الوطنية هي استدعاء ومحاسبة المسؤولين في حالة التقصير واستغلال مناصبهم لمنافع شخصية وفردية

وبهذا الصدد، فقد طرقت الصحافة العراقية كثيراً وكتبت العديد من المقالات وتصدرت العناوين في بعض صفحاتها حول تفشي ظاهرة الفساد الإداري دون أن تجد آذان صاغية أو من يتابع ويهتم لملاحقة المسيء منهم، وفي حالات معينة وضعت الصحافة النقاط فوق الحروف وحددت مواطن الخلل وكشفت عن بعض السرقات والعبث بموارد الدولة وشخصت المقصرين والمذنبين ولكن دون جدوى، فليس هناك من يقدر على إتخاذ قرار يفي بالغرض حتى أصبحت خيوط الفساد الإداري عقداً مرتبطة الواحدة بالأخرى وترتبط خيوطها بكلاليب خارج دائرة محيطها مما يصعب تفكيكها، وها هي تلتهم الأخضر واليابس دون أن تترك للمحتاجين والمعوزين والمشردين شيئا يُؤكل

إذا ما أردنا فعلاً أن تكون في العراق سلطة رابعة تقوم بواجباتها فلا بد من توفير الشروط والأرضية الملائمة لكي لا يظلم ولا يشهر بأحد دون تقديم الأدلة القانونية، ومن بين الشروط الواجب توفرها لعمل السلطة الرابعة إصدار قانون جديد للصحافة يضمن سلامة منتسبيها ويمنحهم الحصانة الكافية من أية تأثيرات أو ضغوط أو تهديدات تؤثر سلباً على حياتهم وحرية ممارسة مهنتهم وبالأخص في مجال رصد الظواهر السلبية والسلوك غير المشروع لصغار وكبار موظفي الدولة، ولكي لا نترك السلطة الرابعة تطرق وتطرق على مواطن الخلل دون أن يسمع صوتها، ينبغي تشكيل لجنة مصغرة في الجمعية الوطنية تتابع ما تنشره الصحافة الوطنية حول سلبيات عمل أجهزة الدولة وما يتعلق بالفساد الإداري فيها وبالمقابل وللمحافظة على حقوق أولئك الأبرياء الذين قد يكونوا أهدافاً للأعمال الكيدية، يجب أيضاً أن ينظم القانون حقوق الأبرياء المتهمين بالفساد الإداري من اللجوء إلى المحاكم طلباً للتعويض بعد ثبوت براءتهم

إن العملية السياسية والمسيرة الديمقراطية تسيران بخطين متوازيين ونأمل باتخاذ إجراءات واصدار تشريعات جديدة تنظم عمل السلطة الرابعة في مجتمعنا الديمقراطي الجديد والقضاء على الفساد الإداري والذي وضعه السيد إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء في مقدمة إهتماماته

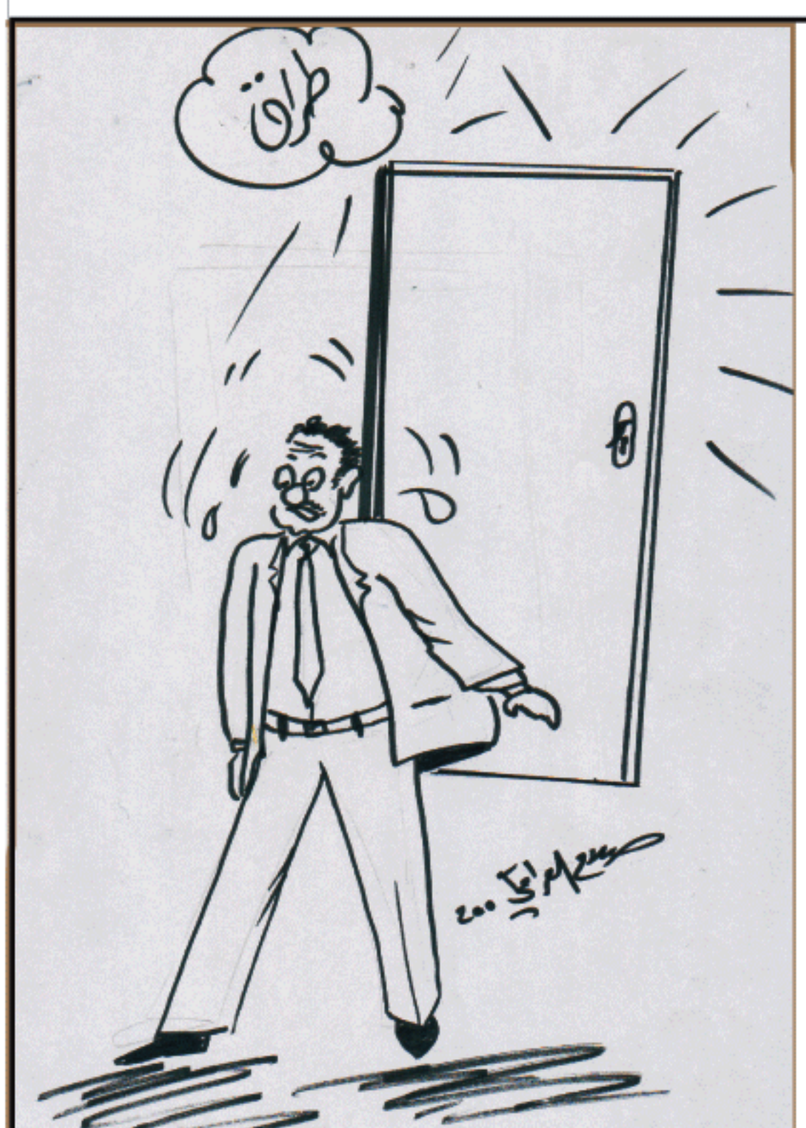

المحامي وموقعه في الأجهزة العدلية

مد كوركيس - تلكيف

من المؤكد أن من يدرس القانون يسعى الى ان يكون أحد ادوات الأجهزة العدلية وتحقيق العدالة من خلال تطبيق القانون بمعناه الواسع، ولأن الجهاز العدلي كغيره من الأجهزة التنفيذية للدولة متعدد المفاصل والتسلسلات يمكننا ان نتصورها بأنها هرم قمته القاضي بجميع التسميات جنائي، احداث، براءة الخ ، ولأنه مرتبط بالدولة فأن الدعم والديمومة له من خلال ما يسمى بالراتب وعليه نلاحظ ان المحامي لا يدخل ضمن التسلسلات الوظيفية، بحيث لا يعتبر المحامي موظف تنفيذي، ولكن يبقى المحامي مرتبطاً بها بأعتباره احد قواعد الهرم المهمة، وعليه فأن من يختار هذه المهنة يدرك هذه الخصوصية بأنه العنصر الحر المتحرك داخل مفاصل هذا الهرم وهذه الميزة المهمة لا يقيدها سوى النصوص القانونية، ولهذه الأهمية النابعة والمعبرة عن مفهوم سيادة القانون ويسعى الى تطبيق نصوصه أينما وجد ذلك ممكناً ولمصلحة موكله من خلال الدعوى، بينما الشائع من خلال نظرة المجتمع الى المحامي ودوره تكون نظرة خاطئة عنه، لا بل ان هذه النظرة موجودة حتى داخل الاجهزة العدلية نفسها، بأن المحامي يسعى دائماً لمصلحة موكله وينقاد الى مصالحه الشخصية اكثر من المصلحة العامة، وهذا صحيح لأنه يمثل حق أعطاه القانون للمتهم بالدفاع عن نفسه ومصلحته الشخصية ووضع في الجانب الموازن له ما يسمى بالإدعاء العام ان يسعى الى تغليب المصلحة العامة بشكل دائم، وعليه فأن المحامي يسعى الى تطبيق النص القانوني الأمثل لموكله من خلال عرضها على نظر القضاء اثناء سير الدعوى ويسعى دائماً الى تحقيق الإنصاف بمعناه الواسع والعدل بمعناه الدقيق وهنا يبرز سؤال مهم وهو لو كان المتهم الموكل متهماً بصورة

قطعية لا لبس فيها فهل يتوكل المحامي بالدفاع عنه؟ والجواب يكون بنعم ولا، فالمحامي يستطيع رفض التوكيل لأنه حر وله حرية الرفض ونعم يستطيع التوكيل عنه وضمن قناعته الشخصية، حيث يتوكل عنه من مصلحتين شخصية التي هي ان له حق الدفاع عن اي متهم وهذا منحه له القانون ويعتبر مرتبطاً بالمصلحة العامة فمن المصلحة العامة ان يكون لكل متهم حق الدفاع كما رسمه القانون بنصوصه، وحتى اذا لم تثبت براءة موكله فأنه يسعى الى تطبيق النص القانوني الأمثل له كما ذكرنا آنفاً، ويمكننا ان نستخلص من هذا الدور ان سلامة الأجهزة القضائية والدلية تنعكس على اداء ودور المحامي فكلما كانت سليمة فأن النفاذ من خلالها بما ينافي العدالة يكون اقل وكلما كانت هذه الأجهزة غير سليمة فأن نفاذية المحامي تكون اسهل بما يغلب مصلحة موكله، بما يمكن القول ان المحامي يمثل أنعكاس لسلبيات هذه الأجهزة بصورة واضحة وتبدو لمن ينظر اليه محملاً بسلبيات معينة وهذا ينافي الأصل بكونها مهنة ايجابية تحاول الموازنة بين مصلحتين الموكل بأخف النصوص القانونية والعدالة والإدعاء العام بأقصى النصوص القانونية وعند عدم مراعاة المصلحة الشخصية أي حق الدفاع يظهر الخلل في ما يسمى بسيادة القانون، من خلال الدعوى قدور المحامي لا يمارس تلقائياً وانما بمناسبة التوكيل وهو محصور في حدودها لا يتجاوزها، فالمحامي هو الموازن للإدعاء العام ولكن بإتجاهين مختلفين وقد يكونان متطابقين في نفس الدعوى وحسب موقع التوكيل وظروف الدعوى، وهنا لا يتم الإخلال بهذه الموازنة وانما يعطيها بعداً اكبر، وعليه مما تقدم نستطيع ان نستخلص النتائج التالية وهي ان المحامي لا يعتبر موظف تنفيذي ولكنه يدخل في الموازنة القانونية وانه أحد قواعد هذا الهرم العدلي كما ذكرنا آنفاً وانه يعتبر وجهه من اوجه تطبيق مبدأ سيادة القانون في نطاق الدعوى والتوكيل، فهو يقابل الإدعاء العام كما أسلفنا وعليه نتبين ان للمحامي اهمية خاصة فيه فوجوده ليس هامشياً وانما فاعلاً فيه ومن يسعى الى تهميش دوره يجعل حركة هذه المفاصل صعبة وللقاضي دور مهم في ذلك سلباً او ايجاباً ومن الناحية الأخرى لا ننسى دور المحامين أنفسهم بأن يعطون لمهنتهم بعداً اكبر وأشمل في حركة الحياة والاجهزة العدلية ويجعلوها فاعلة غير مهمشة

فزادهم الله مرضاً

أبو حيدر المولى

كان بودنا ونحن نستقبل الذكرى الثانية لسقوط أعتى دكتاتوريات القرن العشرين أن نستعرض نماذج من الجرائم الخارقة للعادة التي مارستها السلطة المقبورة وبشكل سافر ودون رادع من ضمير أو صوت استنكار عربي أو عالمي او شجب من هيأة أو مؤسسة اجتماعية داخلية أو خارجية كان بودنا أن نملأ الصحف والمجلات ليشم الذين ينكرون والذين يغطون نتانة جيف البعث التي عطلت حاسة الشم عند كل إنسان شريف لكن القنوات الفضائية بشكل عام والعراقية بوجه خاص أغنتنا وكفتنا كون الصورة أبلغ وأسرع في التأثير من الكلمة، واما إذا كانت مدعومة بالصوت أو بشكل فيلم وثائقي فهذه حالة لا يرقى اليها الشك ولا تحتاج إلى دليل أو تعليق وكثيراً ما شاهدنا كلاباً وقططاً هاجمت شاشات التلفاز تأثراً بلقطات مثيرة وخاصة مناظر قطع الرؤوس حيث هاجمت بعض الكلاب المنزلية والبوليسية المجرم الذي يقوم بقطع رأس الضحية لكنها إصطدمت بزجاجة شاشة التلفاز وظلت تصر أسنانها غيظاً كونها لم تظفر بالمجرم لتنهش لحمه

من هذه الأفلام التي حظيتُ بمشاهدتها وليت التيار الكهربائي إستمر بانقطاعه حتى يجعلني في حل من متابعة هذا الفلم عصر يوم ٩ ٤ ٢٠٠٥ لم أعرف إسم البرنامج فقد أتيتُ متأخراً حين أحضر مقدم البرنامج ثلاثة أشخاص الأول يتحدث بدبلوماسية حتى لا يزعّل الإرهاب والثاني إعلامي متحمس والثالث دكتور متطرف وهو الذي أثار الشجون وحفّز القلم لينقل ما شحن الصدر غيظاً وملأ القلب قيحاً ولم يَدُر يساعدني على ذلك إنقطاع التيار الكهربائي وعدم وجود الستلايت على سطح دارنا لكني أسمع العجيب من حوارات مشابهة عن طريق أحاديث الأصدقاء فمنهم من يصف الإرهابيين بأنهم رفعوا رؤوس العراقيين بين العالم ومنهم من يصفهم أصحاب قضية ومن حقهم ان يشهروا السلاح ويدمروا كل شيء ومنهم من يصف الزرقاوي بأنه المخلص ومنهم من يطالب من على منبره باطلاق سراح أمراء الإرهاب وإن ذبحوا الألوف ومنهم من يحكم على مهندس المفخخات وناقل أطنان المتفجرات بعقوبة مرورية ومنهم ومنهم

ولا أدري كيف يقابل هؤلاء المسوخ عوائلهم وأصدقاءهم بعد تنظيراتهم التي تخجل الـ وتملأ وجهها عرقاً قاتلهم الله وأخزاهم

إنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي بيصرون

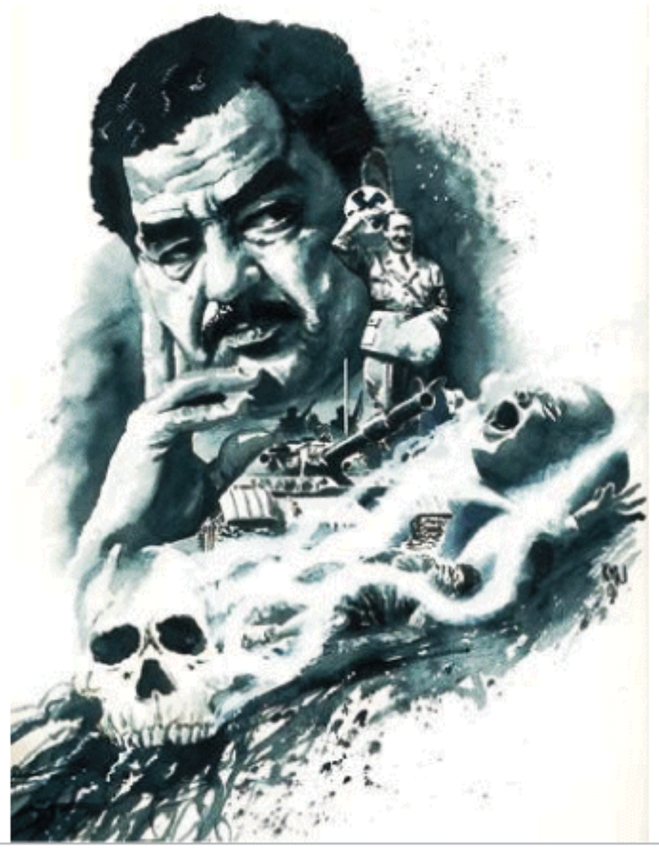

بخلدي إن إناساً يحملون صفة البشرية وحصيلة ثقافة ينحطون إلى هذا الدرك من الصلف وقلة الحياء ويتمتعون بقسوة فاقت أشرس الحيوانات عدوانية هذا المسخ ينظّر بين نظام هدام والمسيرة الجديدة بل العكس كان الوضع السابق أفضل اقتصادياً وسياسياً وأمنياً و و وحين ردّ الإعلامي مفنداً ووصف القادة الجدد بالمناضلين ضحك هذا المسخ وأستغرب كيف يكونون مناضلين والقادة السابقون هم المناضلون قاطعه مقدم البرنامج بعرض فلم وثائقي من دائرة الذاكرة العراقية تمنيت لو لم أشاهد أذكر بعض المشاهد من هذا الفلم لقطة لأربعة أو ثلاثة شباب يلغمون ويتم تفجيرهم عن بعد بحضور طه الجزراوي وتصفيق الحضور فتتناثر أشلاؤهم مع ضحكات المنفذين والحاضرين لقطة لسيدة تعرض صور عائلة أُبيدت بالكامل وفي الصورة أطفال بعمر الزهور لقطة لشاهد عيان يروي قصة السيدة التي عروها ووضعوا طفلها الرضيع في كيس مع قطة متوحشة ودحرجوه من أعلى سلم طويل وهو يستغيث من تمزيق القطة لأوصاله وأمام أنظار السيدة وزوجها لإجباره أن يقول بأنه من حزب الدعوة لقطة لشباب توضع رؤوسهم على حافة الرصيف ليقطع السياف الرقاب تحت ظل الأهازيج وبعد تلاوة مرسوم عدي، لقطة لعائلة تتحدث عن ولدها ذي السابعة والعشرين عالم الكيمياء الذي يصفه البروفيسور الياباني بالبروفيسور والذي أعدمه صدام ظناً وشكاً لمجرد زيارة صديق أعدم ظناً هو الآخر، لقطة لشباب تستخرج أسنتهم وتقطع، لقطة لأجساد أطفال وشيوخ ونساء، القصف الكيمياوي لقطة لقرى مُسحت بالكامل لقطات لقطات تكاد الأحشاء تخرج من الأفواه لشدة وقعها وقسوتها بهذا الإسلوب الذي فاق التصور وتعدى الخيال بعدها سأل مقدم البرنامج هذا المسخ ما رأيك بهذه اللقطات؟ أجاب ببرود تام صحيح هي إعتداء على حقوق الإنسان لكن الآن يحصل أسوأ مثل ما حصل في سجن أبي غريب سامعين شايفين لم أتمالك نفسي حين نهضت وبصقت كل لعنات العباد على الوجه الصفيح لهذا المسخ النذل أرايتم كيف ميع الفواجع مترفاً ليشبهها ويصفها بهذا الوصف البارد كان المانشيت تحت صورته يشير إلى أنه دكتور في القانون فتذكرت شهادة الدكتوراه التي كان القائد الضرورة يوزعها مع المكارم وهبات العيد على مسوخة الأميين والعربان دكتور عبد ودكتور سبعاوي ودكتور عدي والقائمة تطول شأنها شأن قائمة الرتب العسكرية التي أهانها حين منح عريف علي حسن الكيمياوي رتبة فريق ركن ونائب عريف حسين كامل فريق أول ركن ومزاحم صعب لواء طيار ومفوض أرشد عميد ركن طيار وقائمة طويلة من قادة التسعينات ولا ننسى شيوخ التسعين سيء الصيت فلماذا نستغرب سلوكيات دكاترة التسعين وهذا المسخ واحد منهم وكان الأجدر بالأخوة مقدمي مثل هذه البرامج أن لا يفسحوا المجال لمثل هذه النكرات لينطلق عواؤها الذي يصك الأذان ويؤذي أرواح شهداء العراق البررة ويحزن ذوي الضحايا والمظلومين ومع أني أنام مبكراً وقليل المتابعة لبرامج التلفاز

العراق.. إلى أين؟

حسن عبد الوهاب

المتابع لأحداث العراق بعد انتخابات الثلاثين من كانون الثاني والتصريحات والمساومات المرافقة واللهاث وراء المناصب السيادية يقع في حيرة كبيرة وترتفع أمامه اسئلة مشروعة لماذا هذا التسابق المحموم على المناصب ولماذا يقتصر تقسيم المناصب على القوائم الثلاث الفائزة بالانتخابات دون غيرها إذن فنحن لن نتجنى على أحد حينما نتساءل هل استبدلنا دكتاتورية الفرد بدكتاتورية الأغلبية؟ وهل أن الشعب العراقي فقط هو هذه الأطياف الثلاثة سنة شيعة وأكراد وما هو مصير باقي أطياف الشعب العراقي التركمان، الكلدوآشوريون، اليزيدية، الشبك ، هل هم بدون؟

إذا كنا نريد فعلاً حكماً ديمقراطياً تعددياً فلماذا هذا الإصرار على المنصب الفلاني أو الموقع الفلاني؟ لقد شكل الشعب العراقي بمكوناته الشعبية كافه وعبر مراحل التاريخ المتعاقبة فسيفساء رائعة التكوين، وعاش على أديم هذه الأرض المعطاء وضحى في سبيلها وسقاها من دمه الطاهر وتقاسم آمالها والآمها ولم يفرق بين أبنائه مفرق، وعجباً ما نراه اليوم من ترسيخ للطائفية والعنصرية المقيته والتي يحاول ساسة اليوم، الساسة الجدد تكريس الممارسات التي تفرق بين أبناء الشعب الواحد وصولاً إلى حكم الأقاليم وحسب الطوائف، وحتى لو سلمنا جدلاً بنتائج الانتخابات واستحقاقاتها وتشكيل الحكومة الجديدة فالسؤال الذي يطرح نفسه من سيكتب الدستور وماذا سيكتب فيه؟ وإن كانت هذه المرحلة مرحلة انتقالية إذن لا بأس ولكن الخوف المشروع أن تكرس هذه الممارسة في الدستور الدائم وعندها سيقع الظلم على أطياف الشعب العراقي من أقصاه إلى أقصاه

إن الإستقرار في العراق ووحدته الوطنية داخل حدوده يتطلبان تمثيلاً عادلاً لمختلف مكونات الشعب العراق إنها لحظة الصدق لإقران القول بالعمل والتي تتطلب من الجميع شجاعة الموقف المعلن، ولكن ما هو البديل الأفضل والأعدل تمثيلاً والأكثر شرعية؟ هناك تسع مناصب سيادية رئاسة الجمهورية، رئاسة الحكومة، رئاسة البرلمان ومع كل منصب نائبين، فهل من المعقول أن توزع على الأكراد، والسنة، والشيعة فقط وتهمل باقي الأطياف؟

أيها العراقيون لندع جانباً سيرة الطائفية والعنصرية المقيته ليحل مكانها التكاتف عبر الطوائف والأديان كافة إنها لحظة رسم الهوية العراقية الجديدة بعد مرحلة الإرهاب والصراع الطائفي والاستقطاب، إنها لحظة الإستفاقة، هوية تفهم معنى الوطنية وعدم الإنغماس في طيات نرجسية الفرد، إنها لحظة إنتصار العلمانية على التفرقة الطائفية والعنصرية المقيتة